



الجزيرة العربية للميراث

العدد ٥٣٠

عمان : الاحد في ٨ جمادى الاولى ١٣٥٥ الموافق ٢٦ تموز ١٩٣٦

عدد ممتاز

٥٥٠٠٠٠

القوانين واللائحة

- ٢٨٦ قانون موقت يقي القانون الموقت لمنع الاتجار ببعض المواد مع إيطاليا سنة ١٩٣٦
- ٢٨٨-٣٨٧ قانون موقت لسياسة اسلاك البرق والهاتف والتلغراف والتلغراف سنة ١٩٣٦
- ٢٨٨-٢٩٩ قانون الجمعيات الموقت لسنة ١٩٣٦
- ٢٩١-٢٩٢ قانون موقت سمح للمادة (٥٩) من قانون الجاه الشامي ١٩٣٦
- ٢٩٢ قانون تعديل قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (٣) لسنة ١٩٣٦ المالية

هكذا من الأصل

القوانين والانظمة

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .
بعد الاطلاع على تنسيب المجلس التنفيذي ان المصلحة العامة تقتضي بتنفيذ القانون الآتي فوراً دون
تشره كشروع .
وعمضى المادتين (١٩) و (٤١) من القانون الاساسي :
نصادق على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره : —

قانون موقت

(يلغى القانون الموقت لمنع الاتجار ببعض المواد مع ايطاليا لسنة ١٩٣٦)

- ١ — يسمى هذا القانون (القانون الموقت بانهاء القانون الموقت لمنع الاتجار ببعض المواد مع ايطاليا لسنة ١٩٣٦) ويعمل به من تاريخ ١٥-٧-١٩٣٦
- ٢ — يلغى القانون الموقت لمنع الاتجار ببعض المواد مع ايطاليا لسنة ١٩٣٥ والامران الصادران بموجب القانون المذكور والمنشوران في العدد (٤٩٨) المؤرخ ٣١ تشرين الاول ١٩٣٥ ، العدد (٥٠٣) المؤرخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٥ من الجريدة الرسمية مع ذيل الامر الثاني المنشور في العدد (٥٢١) المؤرخ ١٩ نيسان ١٩٣٦ من الجريدة الرسمية ويحظر هذه المادة نافذة من تاريخ ١٥-٧-١٩٣٦ .
- ٣ — ليس في هذه المادة من المحظور والممنوع من الاتجار به ما كان من قبل من الامور
- ٤ — على تنفيذ السابق بقانون المنشور في العدد (٥٢١) من الجريدة الرسمية ونحوه ولا على شيء من الاجراءات ونحوه التي تقتضي اي منها .
- ٥ — على ان حق ذي مصلحة في انهاء امره او حريته او شرفه او نفعه او غيره
- ٦ — تحت مقتضى اي —
- ٧ — على ان حرية او مبيع حق او حق اقتصاص دفع غير ربحي في ذلك حقه
- ٨ — على ان تحقيق او اجراء قانوني او أية مهلة تحدث فيه يمتنع من حق او ميزة او امتياز او تبعه او عقوبة او ضيق حق او اقتصاص مما ذكر آتاه ويجوز التعذر ومنايه وتنفيذ اي من ذلك التحقيق او الاجراء القانوني او تلك المناهضة وفرض اي من تلك العقوبة او ضيق الحق او ذلك القصاص كما انه لم يلغ القانون المذكور والامران الصادران بمقتضاه وذيل الامر الثاني .

«عبدالله»

رئيس الوزراء

ابراهيم

هكذا من الأصل

نحن عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن
بعد الاطلاع على تسبب المجلس التنفيذي ان المصلحة العامة تقتضي تنفيذ القانون الآتي فوراً دون
نشره كمشروع .

ويعتضى المادتين (١٩) و (٤١) من القانون الاساسي .
نصادق على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره :-

قانون موقت

(لسياسة اسلاك البرق والهاتف وانابيب البترول لسنة ١٩٣٦)

- ١ - يسمى هذا القانون (القانون الموقت لسياسة اسلاك البرق والهاتف وانابيب البترول لسنة ١٩٣٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - تعني عبارة (اسلاك البرق والهاتف) جميع اسلاك البرق والهاتف الممتدة ضمن اراضي شرق الاردن وتشمل الاعمدة وجميع الادوات الاخرى المستعملة لحل اسلاك البرق والهاتف .
- ٣ - اذا وقع اعتداء على اسلاك البرق والهاتف بقطعها او كسرها او تخريبها او سرقتها او بالحاق الضرر بها بأي شكل كان فيعتبر شيوخ العشيرة او مختاره القرى الاقربون موقفاً الى اسلاك البرق والهاتف او المجاورون لها مسؤولين عن اخبار المتصرف او قائم المقام فوراً عن وقوع ذلك الاعتداء .
- ٤ - حالما يصل الاخبار المذكور الى المتصرف او قائم المقام يتوجب عليه او على اي شخص مفوض من قبله ان يشخص الى المكان الذي وقع فيه الاعتداء وان يجري التحقيق لمعرفة التفاعل .
- ٥ - اذا عرف التفاعل بنتيجة التحقيق الذي يجريه المتصرف او قائم المقام او اي شخص مفوض من قبله فيعاقب المعتدي بمقتضى احكام المواد (١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦) من قانون الجزاء .
- ٦ - اذا لم يتمكن المتصرف او قائم المقام او اي شخص مفوض من قبله من معرفة التفاعل بنتيجة التحقيق الذي يجريه فيرفع تقريراً بالواقعة متضمناً تنسيباً الى المجلس الاداري الذي يجوز له ان يعتبر سكان القرية او افراد العشيرة الواقعة في اراضيها اسلاك البرق والهاتف الممتدة عليها او الواقعة على بعد معقول من موقع تلك الاسلاك مسؤولين عن الاعتداء وان يقرر فرض غرامة مشتركة عليهم لا تزيد على (١٠٠) ل.ف والزامهم بدفع نفقات اصلاح تلك الاسلاك او استبدالها على ان لا ينفذ قرار الغرامة الا بعد تصديق المجلس التنفيذي الذي يحق له في الوقت نفسه ان يلغي قرار المجلس الاداري او ان يعدله بحسب ما يراه مناسباً .
- ٧ - اذا فرضت غرامة مشتركة على سكان قرية او افراد عشيرة بمقتضى احكام المادة السابقة من هذا القانون فيعتبر جميع المذكور من سكان تلك القرية او افراد تلك العشيرة الذين لا تقل اعمارهم عن ثماني عشرة سنة مسؤولين عن دفع الغرامة بالتضامن والتكافل وتحصل منهم وفق احكام قانون جباية الضرائب .
- ٨ - تطبق جميع احكام هذا القانون على الاعتداءات التي تقع على انابيب البترول التابعة لشركة بترول العراق

هكذا من الأصل

الممتدة في اراضي شرق الاردن اذا كان الفاعل غير معروف .
 واذا عرف الفاعل فيمقاب لدى ادائه من قبل قاضي صلح بمقتضى احكام الفقرة الاولى من المادة
 (٢٥٩) للمدلة من قانون الجزاء.
 ٩ - يلغى قانون صيانة الاسلاك البرقية الصادر بتاريخ ٢٣ تموز سنة ١٩٢٥ والنشور في الممدد (١١٢) المؤرخ
 ١ ايلول ١٩٢٥ من الجريدة الرسمية مع جميع تعديلاته .
 في ٥ جمادى الاولى ١٣٥٥ الموافق ٢٣ تموز ١٩٣٦ « عبدالله »
 رئيس الوزراء
 ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن
 بعد الاطلاع على تنسيب المجلس التنفيذي ان المصلحة العامة تقتضي تنفيذ القانون الاتي فوراً دون
 نشره كمشروع .
 وبمقتضى المادتين (١٩) و (٤١) من القانون الاساسي .
 نصادق على القانون الموقت الاتي ونأمر بإصداره .

قانون

الجمعية الموقت لسنة ١٩٣٦

- ١ - يسمى هذا القانون (قانون الجمعية الموقت لسنة ١٩٣٦) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
- ٢ - يكون للاسماء والاصطلاحات الواردة في هذا القانون المعاني الآتية :-
 تشمل كلمة (المتصرف) قائم المقام .
 وتشمل عبارة (قائد المنطقة) قائد المقاطعة
 وتفيد كلمة (الجمعية) اي مجموع مؤلف من عشرة اشخاص فأكثر غرضهم توحيد معلوماتهم او
 مساعدتهم بصورة دائمة وبصورة لا يقصد بها اقتسام الربح وتشمل الاندية ايضاً .
- ٣ - لا يجوز تأليف جمعية مهما كان نوعها او كانت الغاية من تأليفها الا بترخيص من المجلس التنفيذي وبمقتضى
 احكام هذا القانون الموقت .
- ٤ - لا يجوز تأليف جمعيات على مباديء واسس غير مشروعة او مخالفة لاحكام القوانين والانظمة او
 منافرة للاداب العامة او من شأنها الاخلال بالامن والنظام والطمأنينة العامة او المساس بكيان ووحدة
 الدولة او تغيير شكل الحكومة القائمة او التفريق بين طبقات الشعب وافراده او بين الشعب والحكومة
 يتمتع قطعاً بتأليف الجمعيات السياسية على اساس او بعنوان القومية او الجنسية والجمعيات السرية .
- - يشترط في كل من يتسب الى جمعية او يدخل في عضويتها ان لا يقل سنه عن العشرين سنة وان لا
 يكون محكوماً عليه بجناية او ساقطاً من الحقوق المدنية .

هكذا من الأصل

٦ - يقدم طلب الترخيص بتأليف الجمعية الى المتصرف ويجب ان يوقع هذا الطلب الاشخاص المؤسسون الذين ينبغي ان لا يقل عددهم عن عشرة على ان يكونوا من ذوي المكانة والاستقامة وان لا يقل عمر الواحد منهم عن (٢٥) سنة . يبين في الطلب المذكور عنوان الجمعية المنوي تأليفها وغايتها والمركز الذي ستكون ادارتها فيه واسماء الاشخاص الذين سيتولون ادارتها وصنعتهم واعمارهم وتقدم مع هذا الطلب نسختان من النظام الاساسي للجمعية .

٧ - على المتصرف ان يحيل الطلب الى قائد المنطقة بايذاء ملحوظاته ثم يقدم المتصرف الطلب المذكور مع مطالعته الى رئيس الوزراء ليعرضه على المجلس التنفيذي .

٨ - ينظر المجلس التنفيذي في الطلب وله ان يصدر ترخيصاً بتأليف الجمعية او ان يرفض الترخيص بتأليفها دون ان يكون مكلفاً ببيان اسباب الرفض ويبلغ قرار المجلس التنفيذي الى المتصرف الذي عليه ان يبلغه كتابة الى مقدمي الطلب .

٩ - اذا اصدر المجلس التنفيذي ترخيصاً بتأليف جمعية فيجب على المؤسسين ان يمانوا ذلك الترخيص في احدى الجرائد المحلية خلال مدة اسبوع واحد من تاريخ تبليغ الترخيص اليهم وان يقدموا الى المتصرف ثلاث نسخ من عدد الجريدة التي اعلن فيها الترخيص .

١٠ - يترتب على الجمعية المرخص لها ان تعلم المتصرف بما تنوي اجراءه من التعديل او التبديل في مواد نظامها الاساسي وفي اعضاء هيئتها ادارتها او مركز ادارتها . واي تعديل او تبديل من هذا القبيل يكون تابعا لنفس الاجراءات التابع لها تأليف الجمعية . واذا صدر ترخيص بذلك من المجلس التنفيذي فيجب ان يدون التعديل او التبديل المرخص به في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة (١١) من هذا القانون ولا يعتبر حكم تلك التعديلات او التبديلات نافذاً على الشخص الثالث الا من تاريخ صدور ترخيص الحكومة بها .

١١ - يترتب على كل جمعية مرخصة ان توجد لها في مركز ادارتها هيئة ادارية مؤلفة من شخصين على الاقل . واذا كان للجمعية المذكورة شعب فيجب ان تكون لكل شعبة هيئة ادارية مرتبطة بالهيئة المركزية . يجب على كل هيئة ادارية ان تحتفظ اربعة سجلات تسجل في اولها نظام الجمعية الاساسي واسماء اعضاء هيئة الادارة وفي الثاني اسماء جميع اعضاء الجمعية وهويتهم واعمارهم وتاريخ التحاقهم بالجمعية وفي الثالث مقررات الهيئة الادارية وجميع مراسلاتها وفي الرابع حساب واردات الجمعية ومصروفاتها ونوع تلك الواردات والمصروفات ومقدارها . وعلى الهيئة الادارية ان تبرز هذه السجلات الى المراجع الادارية او المدنية في أي وقت تطلبها .

١٢ - يمكن لكل جمعية منحت ترخيصاً بمقتضى احكام هذا القانون ان تقدم الى الحاكم بالواسطة وعلى حسب ما هو مبين في المادة الثالثة عشرة بصفة مدع او مدعى عليه . ويحق للجمعية كذلك ان تدبر وان

تتصرف بما يأتي : -
آ - الاشتراكات النقدية التي يعطيها الاعضاء بشرط ان لا يتجاوز اشتراك اي عضو اربع وعشرين

هكذا من الأصل

ليرا في السنة.

ب — الاموال غير المنقولة اللازمة للقيام بالغايات المقصودة من تأليف الجمعية بحسب نظامها الاساسي وفيما عدا ذلك لا يجوز لاية جمعية ان تنصرف بأية اموال غير منقولة.

١٣ — جميع المراسلات والطلبات التي تقدمها الجمعية فيما يتعلق بمصلحتها وشؤونها الى مراجع الحكومة الرسمية او الى الحاكم او الى المجالس والهيئات الرسمية يجب ان تكون بشكل استدعاء باسحق عليه الطوايح القانونية وان يحمل توقيع رئيس الجمعية او امين سرها. ويجب ان ينص في نظام الجمعية الاساسي على مثل هؤلاء الاشخاص المسؤولين عن اجراء المعاملات باسم الجمعية.

١٤ — يحق لاي عضو في اية جمعية ان يفصل عنها في اي وقت شاء حتى ولو نص نظام الجمعية الاساسي على عكس ذلك. غير انه يجب على العضو في مثل هذه الحالة ان يؤدي للجمعية ما قد يكون مترتباً عليه من الاشتراك التقدي اذا كان قد حل اجل دفعه.

١٥ — ممنوع ادخال وحفظ الاسلحة النارية او الجارحة الى المحل الذي تعقد فيه اجتماعات الجمعية. غير انه يجوز للأندية التي تؤسس لتعلم الصيد ولعب السيف ان تحتفظ لديها ما تحتاجه من الاسلحة حسبما تقرر ذلك قيادة الجيش العربي.

١٦ — كل جمعية تؤلف بدون صدور ترخيص بتأليفها بمقتضى احكام هذا القانون الموقت تمنع فوراً من قبل الحكومة ويماف مؤسسيها واعضاء هيئة ادارتها وصاحب المحل الذي عقدت فيه اجتماعاتها او مستأجر ذلك المحل او الساكن فيه وأي شخص اشترك في تأليف الجمعية او في اجتماعاتها بغرامة من خمس ليرات الى خمس وعشرين ليرا فلسطينية ، واذا كانت الجمعية قد تألفت لغرض من الاغراض المضرة والمنوعة بحسب ماهو مبين في المادة (٤) من هذا القانون الموقت او في قانون الجزاء بماق الاشخاص المذكورون انفا بالمعقوبة المبينة في قانون الجزاء المذكور اضافة الى العقوبة التي تفرض بموجب هذا القانون الموقت. ١٧ — كل من يخالف احكام المواد (٤ و ٥ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٥) من هذا القانون الموقت يعاقب بغرامة من خمس ليرات الى عشر ليرات فلسطينية. ومن ابقى خلافا لاحكام هذا القانون الموقت أية جمعية منعت بموجب المادة (١٦) او جدد تأليفها او قام بإدارتها او دخل في عضويتها او اشترك في اجتماعاتها يعاقب بغرامة من عشر ليرات الى خمسين ليرا فلسطينية او بالحبس من شهرين الى سنة واحدة او بكلا العقوبتين. وتفرض هذه العقوبة ايضاً على اي شخص مكن اعضاء اية جمعية بمنوعة من استعمال اي عمل بخصمه.

١٨ — يجري التصرف بالاموال التي تخص اية جمعية منعت بالشكل المنصوص عليه في نظامها الاساسي اذا وجد فيه نص من هذا القليل. واذا لم يوجد في النظام الاساسي نص على كيفية التصرف بالاموال الجمعية او اذا كانت الجمعية التي منعت من الجمليات المؤلفة لغرض من الاغراض المضرة والمنوعة بموجب المادة (٤) من هذا القانون الموقت تضبط الحكومة اموال الجمعية وتأخذها لحساب الارادات العامة. ١٩ — يجوز للمتصرف او اي موظف مفوض من قبله ان يدخل مكان اية جمعية وان يفتشها وعلى تلك الجمعية

هكذا من الاجل

ان تمتنع لهؤلاء الموظفين بحال اجتماعها . ويجوز كذلك المتصرف او اي موظف مفوض من قبله ان يحضّر اي اجتماع تمقده الجمعية اذا رأى ذلك ضروريا . واذا وجد المتصرف اية مخالفة من قبل الجمعية لمقتضيات احكام هذا القانون الموقت او لاية اجراءات يترتب على الجمعية القيام بها بوجهه فعلى المتصرف ان يقدم تقريراً بذلك الى رئيس الوزراء الذي يجوز له بموافقة المجلس التنفيذي ان يأمر بحل الجمعية وبالقائه الترخيص الممنوح لها .

٧٠- جميع الجمعيات والنوادي الموجودة والمؤلفة بموجب احكام قانون الجمعيات العثماني المؤرخ ١٣ اغسطس ١٣٢٥ تعتبر متعلة وباطلة من تاريخ نفاذ هذا القانون الموقت ويترتب عليها اذا اريد اعادة تأليفها ان تقدم بطلب الترخيص وفق احكامه .

٧١- يبطل العمل في شرق الاردن بقانون الجمعيات العثماني المؤرخ ٢٩ رجب ١٣٢٧ و ١٣ اغسطس ١٣٢٥ . في ٥ جمادى الاولى ١٣٥٥ الموافق ٢٣ تموز ١٩٣٦ «عبد الله»

رئيس الوزراء
ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

بعد الاطلاع على تسبب المجلس التنفيذي أن المصلحة تقتضي بتنفيذ القانون الاتي فوراً دون نشره
كشروع .

وبمقتضى المادتين (١٩) و (٢١) من القانون الاساسي .
نصادق على القانون الموقت الاتي ونأمر باصداره :

قانون موقت

معدل للمادة (٢٥٩) من قانون الجزاء العثماني

١- يسمى هذا القانون (القانون الموقت المعدل للمادة (٢٥٩) من قانون الجزاء العثماني لسنة ١٩٣٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢- (١) من ألحق باختياره ضرراً جالاً غير المقتول يعاقب بناء على شكوى المتضرر بالحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر واحدة او بفرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً فلسطينياً او بكلمة المقربين ويضمن قيمة ما اقلقه واذا تنازل المتضرر عن دعواه تسقط دعوى الحق العام .

(٢) من تسبب في هلاك حيوانات غيره او ماشيته او في جرحها وذلك بعشوائية الركنض او بتحميلها فوق المتاد او بافلات حيوان منار او مقترس عليها او برمىها بالحجارة او غيرها من المواد الصلبة او بوقوعها في حفرة حفرها ومن استخدم حيواناً غير قادر على الشغل بسبب العرج او غيره يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على اسبوع واحد او بفرامة من (٢٥٠) ملا الى جنيه فلسطيني او بكلمة المقربين ويضمن قيمة ما اقلقه .

هكذا من الأصل

٣- يطل العمل في شرق الاردن باحكام المادة (٢٥٩) من قانون الجزاء الشفائي .
في ٥ جمادى الاولى ١٣٥٥ و ٢٣ تموز ١٩٣٦

«عبد الله»

رئيس الوزراء

ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

بمقتضى المادتين (١٩ و ٤١) من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التنفيذي في جلسة المنعقدة بتاريخ ٢٢-٧-١٩٣٦ .

نصادق على القانون الموقت الآتي وتأمر باصداره .

قانون

(تمديد قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (٣) لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية)

المادة الاولى - يسمى هذا القانون (قانون تمديد قانون الميزانية الخاص الموقت رقم ٣ - لسنة ١٩٣٦

- ١٩٣٧ المالية) ويسمى به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة الثانية - تعدل المادة الاولى والثانية من الفصل (٤٣) من الجدول الملحق بالقانون المذكور بالشكل

التالي :-

لف	الفصل	المادة
	٣٣	اشتغال الاسعاف
٣٢٠٠	١	طريق وادي الموجب
٤١٠٠	٢	طريق وادي الحسا

«عبد الله»

٥ جمادى الاولى ١٣٥٥ و ٢٣-٧-١٩٣٤

رئيس الوزراء

ابراهيم

هكذا من الأصل